مركز أفق المستقبل للاستشارات
Future Horizons Center for Consultancy

أزمة الليرة التركية..
الخلفيات والأسباب والمخاطر المحتملة

تقرير معلومات

15 أغسطس 2018

إعداد: وحدة الدراسات والمعلومات

مركز أفق المستقبل للاستشارات

الكويت، حولي، قطعة (2)، شارع عبد اللطيف العثمان، مجمع الأبراج، الدور السادس، مكتب رقم (1)

ofokcenter@outlook.com

+965 99143453

أزمة الليرة التركية..

الخلفيات والأسباب والمخاطر المحتملة

محاور التقرير

- تصاعد الأزمة 2
- خلفيات الأزمة 2
- أسباب الأزمة 3
- المواقف الدولية تجاه الأزمة 6
- أثر الأزمة على الأسواق العالمية 6
- إجراءات تركيا لمواجهة الأزمة 6
- المخاطر المحتملة إذا استمرت الأزمة 9
- تداعيات الأزمة على الاستثمارات الخليجية 10
- بوادر انفراج الأزمة 11
- المصادر 12

تصاعد الأزمة

تحد كبير تواجهه الحكومة التركية خلال الأيام الماضية بعد تدهور الليرة إلى مستوى غير مسبوق، حيث يعد التراجع الذي تشهده العملة التركية الأخطر منذ الأزمة المالية في 2001، في أعقاب تسجيل عملتها تدهورا حادا مقابل الدولار. وصل إلى 40 % من قيمتها.

وبحسب تقرير أوردته وكالة "فرانس برس"، يعد أحد أهم أسباب تدهور الليرة التركية يوم "الجمعة الأسود" في 10 أغسطس/ آب، حيث فقدت الليرة 16 % من قيمتها، حينما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مضاعفة الرسوم الجمركية على الألمنيوم والصلب المستورد من تركيا، في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر". (1)

خلفيات الأزمة

1- في 25 تموز/ يوليو أعلنت تركيا وضع القس الأميركي أندرو برونسون تحت الإقامة الجبرية، بعد أن سجن لنحو عامين في إطار ما تقول تركيا إنها قضية "إرهاب" و"تجسس"، طالبت الولايات المتحدة بالإفراج عنه فورًا، ثم قامت في الأول من آب/ أغسطس بفرض عقوبات لأول مرة على مسؤولين بدولة حليفة في الناتو، هما وزير العدل عبد الحميد غول ووزير الداخلية سليمان سويلو على خلفية احتجاز برانسون.

2- في العاشر من آب/أغسطس 2108 أعلن ترامب عن مضاعفة الرسوم على الواردات الأمريكية من الحديد والألومينيوم من تركيا. وغرّد ترامب على تويتر: "أصدرت أمرًا بمضاعفة رسوم الصلب والألومنيوم على تركيا، في وقتٍ تنهار فيه الليرة أمام دولارنا القويّ جدًا، الضريبة على الألومنيوم سترتفع 20 بالمائة بينما سترتفع على الصلب 50 بالمائة".

3- انخفضت قيمة الليرة التركية لتصل إلى أخفض مستوى أمام الدولار منذ عام 2001، حيث وصلت إلى أكثر من 6 ليرات مقابل الدولار الواحد يوم الأحد، بينما رد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن "الولايات المتحدة تحاول طعن تركيا في الظهر"، فيما أعلن البنك المركزي التركي أنه مستعد لاتخاذ "كل التدابير اللازمة" لضمان الاستقرار المالي.

4- الخلاف الدبلوماسي الأخير جاء تتويجًا لسلسلة من الخلافات حول عدد من الملفات الهامة التي لم تحسم بعد بين أنقرة وواشنطن، إذ أن تركيا تتهم القس برونسون بدعم منظمتين إرهابيتين، هما جماعة

"خدمة" التابعة لفتح الله غولن، وحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة على أنه منظمة ارهابية، بينما ترفض واشنطن تسليم غولن الذي يعيش في أمريكا للسلطات التركية.

أسباب الأزمة

تدهورت الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها منذ 17 عامًا أمام الدولار، وذلك بعد أن فرضت واشنطن عقوبات ورسوما جمركية إضافية على وارداتها من منتجات الألمنيوم والحديد التركية، لكن هذا الأجراء له جذورٌ أعمق مهدت لهذا التدهور. حيث نقلت وكالة فرانس برس عن محللين اقتصاديين قولهم: إن جذور الأزمة في تركيا، تعود إلى عدة أسباب على النحو التالي:

1. أزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة

ظهرت أولى بوادر الأزمة عندما قال ترامب في 26 يوليو/ تموز، إن تركيا ستواجه عقوبات لسجنها لنحو عامين القس الأميركي أندرو برانسون بتهمة "الإرهاب."

بعد أيام فرضت الولايات المتحدة عقوبات على وزيري العدل والداخلية التركيين، عبر تطبيق قوانين وضعت لمعاقبة مسؤولين أجانب في أعقاب وفاة محام في سجن روسي، وردت تركيا تدابير مشابهة بحق الولايات المتحدة.

وأثار هذا التطور خوف المستثمرين القلقين أساسا إزاء انعكاسات خلاف بين تركيا ودولة عضو في حلف شمال الأطلسي، فتهاوت الليرة التركية بشكل حاد الأسبوع الماضي.

ثم صب ترامب الزيت على النار بتغريدته المتعلقة بمضاعفة الرسوم مما تسبب بالتدهور يوم الجمعة. وقال خبراء الاقتصاد في "كابيتال إيكونوميكس"، إن فرض الولايات المتحدة عقوبات "يتسبب بتوقف تدفق الرساميل." (2)

كذلك من أسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية أن واشنطن لم تكن مرتاحة للتنسيق بين تركيا وروسيا وإيران في أستانا لخفض التصعيد في مناطق محددة في سوريا، كما أنها ليست مرتاحة للتقارب الكبير بين موسكو وأنقرة في مجالات حيوية مثل مشاريع الطاقة ومشتريات تركيا من السلاح الروسي.

2- انعدام التوازن الاقتصادي

يؤكد خبراء الاقتصاد، أن بوادر الأزمة كانت قائمة حتى قبل الخلاف الأخير مع الأميركيين، وأن الحكومة قرّبت موعد الانتخابات من نوفمبر/تشرين الثاني 2019 إلى يونيو/حزيران، هذا العام لاستباق أي تفاقم للأزمة ما قد يؤثر على نتائج الانتخابات. وفاز أردوغان بولاية جديدة في الانتخابات وبات يتمتع بصلاحيات أوسع. (3)

وقال بول تي. لفين، مدير معهد الدراسات التركية في جامعة ستوكهولم، إن "الخلاف الدبلوماسي غير الضروري بين تركيا والولايات المتحدة بسبب القس المسجون، قد فاقم أزمة اقتصادية كانت موجودة أصلا."

وتتعلق المشكلات الهيكلية في الاقتصاد التركي، الذي سجل نموا لافتا بنسبة 7,4 في 2017، بالتضخم المرتفع الذي تقترب نسبته — الآن — من 16 بالمئة، وبالعجز في الحساب الجاري وبنظام مصرفي مثقل بالديون بالعملة الأجنبية. (4)

وقال حسين سيد، كبير المخططين الاستراتيجيين في مجموعة "إف إكس تي إم"، إن تركيا لديها "خيارات محدودة" في هذا الوضع الذي يضاف إليه الخلاف مع الولايات المتحدة. وشدد أردوغان على أن "الدينامية الاقتصادية لتركيا متينة وقوية ومتأصلة وستستمر كذلك."

ولابد من الاشارة إلى أن المشاكل المتعلقة بالاقتصاد التركي من نسبة الدين إلى عجز الحساب الجاري إلى نسبة التضخم وغيرها، معروفة وكان متوقعاً أن تحدث مشكلة لكن ليس بهذه السرعة ولا بهذه الوتيرة. فمؤشرات الاقتصاد والقطاع المصرفي التركيين جيدة ومستقرة وليس فيها بوادر أزمة. العامل السياسي المتمثل بالضغوط الأمريكية وسحب الأموال هو ما أدى لهذه الوتيرة من تراجع الليرة التركية، والذي لم يحصل حتى عشية الانقلاب الفاشل.

3- سياسات غير تقليدية

منذ توليه الحكم في 2003 قام أردوغان ببناء شعبيته على أساس النمو المرتفع وتنمية المناطق الريفية المحافظة. ويقول خبراء الاقتصاد، إنه يريد الحفاظ على وتيرة النمو، لذلك أوضح أن معدلات الفائدة تقف عائقا ووصفها بأنها "أصل كل الشرور." كما عبر أردوغان تكرارا عن موقف غير تقليدي بقوله، إن معدلات فائدة منخفضة يمكن أن تخفض نسبة التضخم.

وقال لفين، إنه رغم التأكيد الرسمي للأزمة مع الولايات المتحدة "كان واضحا منذ بعض الوقت لأي شخص يتابع تركيا أن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية للحكومة سيكون لها عواقب." (5)

4- تنبيه إلى معدلات الفائدة

يبدو أن البنك المركزي غير قادر أو غير راغب باتخاذ قرار مخالف لأردوغان بزيادة معدلات الفائدة، ما يثير مخاوف من أن يكون خاضعا لنفوذ أردوغان.وساهم البنك في مايو/أيار في تعزيز الليرة برفع معدلات الفائدة الرئيسية بواقع 300 نقطة، قبل وقت قصير من الانتخابات.

غير أنه بعد شهر على الانتخابات، خيب البنك توقعات السوق بتركه معدلات الفائدة دون تغيير، ورفض بشكل حازم الاستجابة للدعوات المطالبة برفع المعدلات بشكل طارئ.وتعهد البنك المركزي الإثنين تأمين "كل السيولة" التي تحتاج إليها المصارف.

وقال كونستانتينوس إنثيس، رئيس قسم الأبحاث في مجموعة "إيه دي إس إس"، إن "الإجراءات لتحسين السيولة لا تعالج المسألة الرئيسية وهي تدهور الليرة، إن عدم رغبة أردوغان في رفع معدلات الفائدة تشير إلى أن الوضع قد لا تتم تسويته في وقت قريب." (6)

وبحسب المحللين، ان من الأسباب الرئيسية خلف هذا التدهور قلق الأسواق حيال عدم تحرك البنك المركزي بالرغم من الدعوات التي وجهها إليه خبراء اقتصاديون لحضه على اتخاذ تدابير ولا سيما من خلال رفع معدلات الفائدة. لكن أردوغان هو "عدو للفائدة" ويعارض هذه الفكرة وألمح قبل شهرين إلى أنه يعتزم التدخل أكثر في السياسة النقدية. (7)

5- فريق صنع القرارات

يرى بعض المراقبين أن الانتخابات في 24 يونيو/ حزيران كانت نقطة تحول في السياسة التركية، وتولى أردوغان مهامه في يوليو/ تموز بموجب نظام جديد ألغى منصب رئاسة الوزراء. وبرز غياب النائب السابق لرئيس الوزراء محمد شيمشك، الشخصية التي يطمئن إليها المستثمرون عن الحكومة الجديدة.

كما عين الرئيس صهره وزير الطاقة السابق براءة البيرق وزيرا للمالية على رأس وزارة موسعة، وهي خطوة لم تلق قبولا في الأسواق.

وقال بول تي. لفين، مدير معهد الدراسات التركية في جامعة ستوكهولم "يمكن القول إن عدم تحرك السلطات التركية بشكل فوري وحازم ومنطقي هو الذي أدى الآن إلى التدهور الحاد لليرة التركية." (8)

6- البعد الدولي في الأزمة

من الواضح أن هناك بُعد دولي في الأزمة. فالأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 أدت إلى خفض الفائدة في عدد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالأموال والاستثمارات إلى دول الاقتصادات النامية ومنها تركيا. اليوم، بعد سنوات من مرور الأزمة، ارتفعت الفائدة تدريجياً ما جذب الأموال مجدداً من هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا تأثير لا يتوقع له أن يتغير قريباً، إلا في حال حصول أزمة مالية أو اقتصادية عالمية مرة أخرى.

الأسباب الاقتصادية للأزمة

يرى الدكتور وليد عبد الحي أنه يمكن تحديد السبب المركزي في الأزمة بأنه اقتصادي ممتمثلا في حجم الدين على الدولة والذي قارب 480 مليار دولار، منها ديون قصيرة الأجل (أي تستحق الدفع خلال فترة قصيرة) قيمتها 180 مليار أي ما يساوي 37,5% من مجموع قيمة الديون.

وكانت تركيا لا سيما بعد تولي حزب العدالة السلطة قد لجأت للتوسع في سياسة الخصخصة وبيع القطاعات الانتاجية الهامة للدولة للمستثمرين مما ساهم في انطلاق النشاط الاقتصادي في البداية ، لكن الدولة حاليا لم يعد لها ما يمكنها تكرار نفس السياسة. بعد ان نضبت الاصول القابلة للتكرار. وفي موضوع الديون ثمة مشكلة فرعية ، وهي ان هذه الديون 70% منها بالدولار، وهو ما يجعل المشكلة اكثر وعورة، كما ان الدول الدائنة – او بنوكها بالاحرى- هي دول لم تعد متشجعة لابداء المرونة الكافية لشروط الاقراض او فترات التسامح أو غيرها نظرا للظروف الاقتصادية العالمية حاليا، مثل اسبانيا التي لها دين على تركيا قيمته اكثر من 83 مليار دولار وفرنسا (38 مليار) وايطاليا(17)واليابان(14) وبريطانيا(19) وأخيرا امريكا.(18)

الوجه الثاني للأزمة هي اصرار أردوغان على عدم تبني سياسة رفع اسعار الفائدة، ومعلوم ان رفع اسعار الفائدة يؤدي لخلل لصالح الادخار على الاستثمار وبالتالي توفر رصيدا متناميا من المدخرات التي تصلب البنية المالية للبنوك والنظام المصرفي للدولة، لكن اردوغان يصر على عدم الرفع مما يعني ابقاء المجال قائما لاحتمالات تجذر الأزمة.

بعد ثالث في الازمة يتمثل في أن معدل التضخم في تركيا يعادل 3 أضعافه في المعدل العام لدول الاتحاد الاوروبي، فقد لامس المعدل التركي حدود 16%، وهو رقم يعني ان الكتلة النقدية بدأت تفوق معدل النمو الاقتصادي مما يجعل الاسعار تلتهب وهو ما يجعل قيمة العملة المحلية اقل.

اما البعد الرابع في الازمة فيتمثل في ان الاحتياطات النقدية لدى الخزينة التركية تقارب 130 مليار دولار أي ما يعادل 27% من حجم الدين ، وهو رقم مربك بخاصة اذا ربطنا نسبته بنسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي التركي والذي يصل الى حوالي 50.%

وجاءت قرارات ترامب الاخيرة برفع الرسوم على الصلب التركي(بنسبة 50%) والالومنيوم(بنسبة 20%) لتعمق من جرح الازمة.

الأسباب السياسية للأزمة

لم يعد هناك فصل بين تداعيات السلوك السياسي ونتائجها الاقتصادية، وليس من السهل الفصل بين الوضع الاقتصادي في تركيا والمؤشرات التالية:

1-عدم الاستقرار السياسي الداخلي : فطبقا لمؤشرات عدم الاستقرار السياسي(نموذج كوفمان او البنك الدولي مثلا، وهما يعتمدان مقياسا يتراوح بين + 2.5 و – 2.5) فإن تركيا سجلت خلال الفترة من 2010 الى 2018 معدل تجاوز 1.05 بالسالب)، ولعل اعمال العنف والحديث المستمر عن القضاء على الارهاب والمشكلات مع الاكراد واستمرار عدم الاستقرار في جوار تركيا وتوتر علاقاتها مع بعض الدول الاوروبية بين الحين والآخر ما يفسر هذه النسبة العالية ناهيك عن التوترات التي يخلقها تدفق المهاجرين.

2 -نتيجة السياسة التركية مع سوريا والعراق فقدت تركيا هذين السوقين لاسسيما انهما كانا معبرا لها نحو الاسواق الخليجية النهمة

30 التوترات بين تركيا والولايات المتحدة بدءا من مشكلة القسي الامريكي المعتقل في تركيا (أندرو برانسون) وقبلها مشكلة فتح الله كولن المقيم في امريكا، ناهيك عن بعض الشد والجذب بين البلدين حول عدد آخر من السياسات آخرها رفض تركيا اللتزام بالعقوبات الامريكية على ايران.

المواقف الدولية تجاه الأزمة

1. البيت الأبيض يؤكد أن إدارة ترامب تراقب الوضع المالي في تركيا "عن كثب" وأن العقوبات لوحدها لا يمكن أن تؤدي لهذا الانهيار لو لم يكن هناك خلل منذ البداية، بينما التقى مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جون بولتون السفير التركي لدى الولايات المتحدة من أجل بحث قضية احتجاز القس أندرو برانسون من قبل أنقرة.
2. قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن "زعزعة استقرار الاقتصاد التركي لا يصب في مصلحة أي طرف"، مشددةً على أهمية استقلال البنك المركزي التركي للمساهمة بشكل فعال في التعامل مع الوضع الحالي. (9)
3. نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن مصدرين قولهما إن البنك المركزي الأوروبي قلق بشأن بنوك إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وانكشافها على تركيا. (10)

أثر الأزمة على الأسواق العالمية

ردة فعل الأسواق العالمية على انهيار الليرة التركية كانت سريعة ومباشرة وفيما يلي أبرز هذه الآثار:

1- تراجعت الأسهم الأوروبية وسط هزة عنيفة في السوق أثارها هبوط حاد لليرة التركية، ومع تضرر مصارف كبرى في أوروبا من مخاوف تتعلق بانكشافها على تركيا .حيث تراجع اليورو قرب أقل مستوى في 13 شهراً، الإثنين 13 أغسطس/آب 2018، وتضرر اليورو كثيراً يوم الجمعة الماضي 10 أغسطس/آب، كما تراجع اليورو أمام الفرنك السويسري والين، لينزل إلى أقل مستوى في عام. كما أدى هبوط الليرة التركية إلى اضطراب عملات أسواق ناشئة أخرى حيث حدث انخفاض حاد لراند جنوب إفريقيا، وازداد ضعف البيزو المكسيكي مقابل الدولار الأميركي، إذ أدت أزمة الليرة إلى اضطراب عملات أسواق ناشئة أخرى. وفاجأ البنك المركزي الأرجنتيني المتعاملين برفع أسعار الفائدة بمقدار 5

نقاط مئوية، لكنه لم يكن كافياً لوقف البيزو الذي سجل أدنى مستوى قياسي. وانخفضت الروبية الهندية إلى مستوى قياسي جراء أزمة العملة التركية، إذ بلغت الروبية 70.09 مقابل الدولار الأميركي مدفوعة بمخاوف المستثمرين من انتشار أزمة الليرة إلى دول نامية أخرى. وخسرت الروبية الآن عُشر قيمتها حتى الآن هذا العام.

2- قالت صحيفة The Washington Post الأميركية إن هناك مخاوف بين المستثمرين من حدوث أزمة مالية عالمية جديدة. بعد أن فقدت العملة التركية أكثر من 40% من قيمتها أمام الدولار هذا العام (2018)، وتعتقد شركات قياس مخاطر اقتصادية عالمية، أن الانخفاض يعود إلى رفض الحكومة التركية رفع معدلات الفائدة، تزامناً مع ارتفاع معدلات التضخم. (11)

3- ستتسبب الأزمة في خسائر كبيرة للبنوك الإسبانية والفرنسية وإذا تخلف المقترضون الأتراك عن سداد ديونهم، وستتكبد البنوك الأجنبية، خاصةً في أوروبا، خسائر كبيرة. وفقاً لبنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، المصارف الإسبانية الكبرى لها ديون مستحقة بأكثر من 82 مليار دولار، في حين أنَّ البنوك الفرنسية لديها قروض مستحقة الدفع قيمتها 38 مليار دولار، حسب صحيفة The Washington Post الأميركية. (12)

4- تسببت أزمة العملة التركية في حالة عدم استقرار بأسواقٍ ناشئة أخرى مثل جنوب إفريقيا وروسيا، في ظل قلق المستثمرين من حدوث حالة ضعفٍ مماثلة هناك. وتسببت كذلك في هزةٍ في البورصات الأوروبية وفي عملة اليورو؛ لأنَّ المستثمرين يركزون على التكاليف المحتملة على المصارف الأوروبية التي لديها ديون تركية.

إجراءات تركيا لمواجهة الأزمة

1- أعلن وزير المالية التركي براءت ألبيرق، أن بلاده أعدت خطة عمل وستتخذ إجراءات لتهدئة مخاوف الأسواق المالية، وذلك بعد هبوط الليرة، الأسبوع الماضي. وقالت وكالة "رويترز" اليوم الأحد 12 أغسطس / آب، إن ألبيرق، أوضح في مقابلة مع صحيفة حريت التركية، أن الخطة أعدت للبنوك وقطاع الاقتصاد الحقيقي بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد الأكثر تضررا من تقلبات أسعار الصرف. وتابع: "اعتبارا من صباح الاثنين 13 أغسطس، ستتخذ مؤسساتنا الخطوات

الضرورية، مشيرا إلى أنها ستصدر إعلانات للسوق، مضيفا: "خطتنا وإجراءاتنا كلها جاهزة." ولم يكشف وزير المالية التركي عن تفاصيل بخصوص الخطوات المقرر اتخاذها. (13)

2- دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى خفض أسعار الفائدة في مواجهة ارتفاع التضخم وتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة. وتحدّث أردوغان عن فرص جديدة لتركيا، مع روسيا والصين. قال إن تركيا تسعى بشكل متزايد وراء تشكيل تحالفات جديدة، وإن علاقاتها مع روسيا شهدت تقدماً، وأشار إلى أن توافق الرؤية الاقتصادية الصينية مع رؤية تركيا يتيح فرصاً جديدة للتعاون. ومع بلوغ أزمة الليرة ذروتها، ناقش أردوغان أيضاً، الجمعة، مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

3- أعلن «البنك المركزي» التركي، إنه سيؤمن السيولة اللازمة التي تحتاج إليها المصارف، وسيتّخذ «كل التدابير اللازمة» لضمان الاستقرار المالي. كما راجع البنك المركزي التركي معدلات الاحتياطي الإلزامي للمصارف تفادياً لأي مشكلة سيولة، وذكر أنه سيتم ضخ سيولة بقيمة 10 مليارات ليرة وستة مليارات دولار وثلاثة مليارات دولار من الذهب في النظام المالي. (14)

4- شرعت النيابة العامة التركية بإجراء تحقيق مع أشخاص يُشتبه بتورطهم في تهديد الأمن الاقتصادي، بينما تتخذ وزارة الداخلية تدابير بحق 346 حساباً إلكترونياً تشيع انطباعاً سلبياً عن قيمة الليرة.

5- قرّر البنك المركزي، بحسب وكالة "رويترز"، خفض الاحتياطي الإلزامي لليرة 250 نقطة أساس لكل آجال الاستحقاق، وخفض الاحتياطي الإلزامي للالتزامات بالعملة الأجنبية 400 نقطة، متوقعاً أن تُفضي حصيلة الإجراءين إلى توفير 10 مليارات ليرة، و6 مليارات دولار، و3 مليارات دولار ذهباً. كما يدرس البنك المركزي استخدام اليورو كعملة مقابلة لاحتياطيات الليرة التركية. (15)

6- أعلن وزير الصناعة والتكنولوجيا، مصطفى فارانك، تفعيل برنامج دعم جديد للمصنعين بقيمة 1.2 مليار ليرة تركية (نحو 180 مليون دولار). جاء ذلك في بيان أشار إلى أن برنامج الدعم الجديد (TEYDEB 2.0) سيساهم في تقليل العجز، ودعم إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، ودعم المصنعين الذين يطورون التكنولوجيا. ودعا الوزير التركي جميع المصنعين والمستثمرين إلى هذا

اللقاء، مؤكداً أن الدولة مستعدة لتقديم كل الدعم لمن يحمل أفكاراً جديدة، ومن يرغب بتطوير منتجات جديدة. (16)

7- أعلن الرئيس أردوغان يوم الثلاثاء 14 أغسطس/آب 2018، أن تركيا ستقاطع المنتجات الإلكترونية الأميركية مع تصاعد الخلاف.

8- رفعت تركيا إلى المثلين الرسوم الجمركية على واردات أميركية، منها سيارات الركوب والكحوليات والتبغ، فيما قال نائب الرئيس التركي إنه رد على الهجمات الأميركية المتعمدة على الاقتصاد التركي. ونشر في الجريدة الرسمية التركية مرسوم وقعه أردوغان، يقضي بزيادة الرسوم على سيارات الركوب 120% وعلى المشروبات الكحولية 140% وعلى التبغ 60%. وزادت الرسوم أيضا على سلع منها مساحيق التجميل والأرز والفحم. وقال نائب الرئيس التركي على حسابه على "تويتر"، فؤاد أقطاي، إن "رسوم الاستيراد زادت على بعض المنتجات، بموجب مبدأ المعاملة بالمثل، ردا على الهجمات المتعمدة من جانب الإدارة الأميركية على اقتصادنا". (17)

9- بلدية منطقة "غولباشي" في العاصمة التركية أنقرة، أنها لن تنشر إعلانات في الوسائط الأميركية. وقال بيان أصدرته البلدية: "بعد الأزمة التي تعيشها بلادنا قمنا بإجراء تغييرات في خطتنا للإعلام والدعاية، وإلغاء الميزانية التي كانت مخصصة للإعلانات على مواقع فيسبوك، وغوغل، وإنستغرام، وتويتر، ويوتيوب". (18)

10- أعلنت شركات ومؤسسات تركية انضمامهما لحملة "لا تعلن لدى أميركا"، التي انطلقت ضمن خطوات مواجهة العقوبات الأميركية على تركيا. وتدعو الحملة الشركات والمؤسسات التركية إلى التوقف عن الإعلان لدى الوسائط الإعلانية الأميركية، وفق وكالة "الأناضول". (19)

11- اتخذت تركيا عدة إجراءات للحد من المضاربات و تقليل السيولة المتاحة و التي أدت إلى صعود الليرة الان الى مستوى حوالي 6 ليرة للدولار أو أقل، إجراءات جيدة توضح بالفعل دور المضاربات و الفعل الخارجي في الأزمة الأخيرة.

12- الدعم القطري بالطبع لم يظهر أثره بعد لأنه لم يدخل في المنظومة لكنه بالتأكيد سيشكل متنفسا للشركات و البنوك التي على وشك التعثر. إجراءات جيدة جدا على المدى القصير، و تبقى الإجراءات المهمه المطلوبة على المدى الطويل للإصلاح الهيكلي للاقتصاد و تقليل الشراهة للاقتراض و دعم

التنمية بالاستثمارات عالية القيمة المضافة. تركيا بإذن الله على الطريق الصحيح، أعان الله قادتها و الهمهم الصواب.

المخاطر المحتملة إذا استمرت الأزمة

1- لم يشعر بعد المواطن التركي بأثر تراجع الليرة إلا شيئاً بسيطاً جداً، لكنه قريباً سيشعر بذلك بنسبة معينة بعد أن ينعكس تراجع الليرة على الأسعار، وهو أمر يتطلب بعض الوقت بطبيعة الحال. ويعني ذلك أن فترة "البحبوحة" في الاقتصاد التركي (والاقتصادات الشبيهة) التي استمرت حوالي 10 سنوات لم تعد قائمة اليوم، وسيكون هناك فترة من الصعوبات تشمل اقتصاداً /ت وفيراً / تقشفاً بنسبة أو بأخرى في القطاع الحكومي وغيره من القطاعات.

2- تهدد تركيا أزمة ديون لجهة أن نسبةً كبيرة من ديونها للخارج هي بالعملات الأجنبية. ومع استمرار إضعاف الليرة، يصعب على تركيا التعامل مع ديونها، وهو بدوره سيزيد من تدهور العملة المحلية، وخصوصاً مع ارتفاع نسبة التضخم. كذلك، قد تؤدي عقوبات ترامب إلى خروج المستثمرين الأجانب من السوق التركية .

3- قد تستدعي أزمة ديون حادة تدخلاً إنقاذياً من البنك الدولي، لكن نظراً إلى موقف الرئيس التركي من رفع معدلات الفائدة، من المرجح أنه أيضاً لن يلجأ إلى المجتمع الدولي للمساعدة فوراً، وهو ما يعني مزيداً من الغموض لمستقبل اقتصاد البلاد .

4- قد تنقلب الآية في حالتين، أولاهما استجابة تركيا لمطالب الأميركيين، لتعود العلاقات إلى طبيعتها، ما سيخفف الضغط على الليرة التركية. الحلّ الثاني هو تخفيف التدخل السياسي في السياسات المالية للبلاد وفي المصرف المركزي الذي يجب أن يكون مستقلاً. قد تساعد تلك الحلول البديهية في تخفيف الضغط على الليرة، لكن ضعف المؤشرات الاقتصادية للبلاد لا يبشّر بنهاية سريعة لهذه الأزمة.

5- تواجه تركيا الآن مدفوعات ديون مرتفعة قد لا تكون قادرةً على تسديدها. وتتصاعد المخاوف مع تأثر العملات في الدول النامية مثل جنوب إفريقيا والأرجنتين والمكسيك وإندونيسيا سلباً بالتراجع الحاد في قيمة الليرة التركية، والآن تعاني تركيا لأنَّ بنوكها أسرفت في الاقتراض بالدولار في السنوات الأخيرة بينما كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي يُبقي أسعار الفائدة بالقرب من الصفر. وخرقت الحكومة في أنقرة

ميزانيتها لتحفيز النمو الاقتصادي، خاصةً في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري في عام 2016.وقد تصبح الديون التركية لأوروبا صعبة السداد. (20)

6- مع انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار الأميركي، فإنَّ مدفوعات الديون المستحقة على المقترضين الأتراك تصبح بسرعة غير قابلة للسداد. وحتى الآن، يقاوم أردوغان مناشدات المستثمرين لرفع أسعار الفائدة لدعم العملة، أو السعي للحصول على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

7- هناك مخاوف كبيرة أن يصاب قطاع الانشاءات المعتمد على القروض من الوضع المالي الحالي بشكل قد يعيد النموذج الامريكي لعام 2008 مما يزيد الامور تعقيدا الا اذا تراجع اردوغان عن موقفه من صلاحيات البنك المركزي في موضوع اسعار الفائدة، وقد يمتد الضرر الاقتصادي اكثر شيء للقطاعات الصغيرة والمتوسطة. ذلك يعني أن أردوغان قد يبدا في السعي الهادئ لاصلاح الوضع مع البيئة الاقليمية وقد يندفع نحو تحالفات دولية جديدة – وهو ما صرح به أخيرا_ مما يجعلنا أمام مشهد اقليمي جديدجداً.

تداعيات الأزمة على الاستثمارات الخليجية

1- الأزمة المالية في تركيا وصل صداها إلى أسواق المال الخليجية بقوة، حيث تراجع مؤشر الدوحة بنسبة 2.6% بعد أن طغت عمليات البيع على كل التعاملات، حسب ما أعلنه محللون الاثنين 13 أغسطس. أما أسهم بنك قطر الوطني أكبر بنك في الخليج العربي، فقد تراجعت بقوة، بنسبة 2.56% بعد أن خسر يوم الأحد 12 أغسطس 4.7%، وهو أكبر انخفاض منذ الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو 2017. ويمتلك البنك، المعروف اختصاراً بQNB، بنك "Finansbank" التركي، الذي اشتراه مقابل 3.5 مليارات دولار في عام 2016، وهو خامس أكبر بنك مملوك للقطاع الخاص من حيث الأصول في تركيا.

2- على غرار قطر، تدنت مؤشرات الأسهم الخليجية مع إحجام المستثمرين عن شراء الأصول التي يرون أنها تنطوي على مخاطر بسبب الأزمة الدبلوماسية بين واشنطن وأنقرة، بحسب ما نقلته وكالة "فرانس برس." إذ تراجع مؤشر السوق السعودية "تاسي" بنسبة 1.4 في المئة، وأغلق عند 8065 نقطة، ليسجل بذلك أدنى مستوى له منذ أواخر مايو، كما هبط مؤشر دبي بنسبة 1.1% إلى 2889 نقطة، مع تراجع سهم "العربية للطيران" بنسبة 2.9.% وانخفض مؤشر أبو ظبي بنسبة 0.6% إلى 4845 نقطة. وفي

الكويت هبط المؤشر بنسبة 0.6% إلى 5424 نقطة. وفي البحرين تراجع المؤشر 0.1% إلى 1348 نقطة. وفي سلطنة عمان انخفض المؤشر 0.6% إلى 4406 نقاط.

3- أدي تدهور الليرة أدى إلى رفع مخاطر الائتمان، المتعلقة بعدم قدرة الشركات الخاصة على سداد التزاماتها لتلك البنوك، الأمر الذي انعكس سلباً على أسهم تلك البنوك في الأسواق." حيث إن تسارُع الأحداث فيما يتعلق بتدهور سعر صرف الليرة التركية انعكس بشكل سلبي على معظم البورصات الخليجية، خاصة أن هناك العديد منها، مثل قطر والكويت والسعودية، تمتلك حصصاً كبيرة ببنوك في السوق التركية". كما تتجه الأنظار في دبي إلى بنك الإمارات دبي الوطني، أكبر مصرف في الإمارة والذي اتفق في وقت سابق من هذا الشهر على شراء "دينيز بنك" التركي من "سبيربنك" الروسي المملوك للدولة، مقابل 3.2 مليارات دولار، والذي هبط سهمه 1.7.% وبحسب شركة "سيكيوريتيز" المالية الإماراتية، فإن الهبوط الحاد في قيمة الليرة التركية منذ الإعلان عن الصفقة في يونيو الماضي، ربما يدفع لاستخدام البند الخاص في عقد الشراء بـ "حدوث تغيير سلبي جوهري"، ما يفتح الباب أمام احتمال إعادة التفاوض بخصوصها. (21)

حلول ومسارات للخروج من الأزمة

1- تحتاج تركيا أن تعتمد على التجارة مع بعض الدول بالعملات المحلية ، لكنها تحتاج وقتاً طويلاً وأن تأتي بالتدريج لأنه في نهاية المطاف ما زالت تركيا ((والدول الأخرى) بحاجة للدولار لسد الديون وشراء مصادر الطاقة ...الخ. وبالتالي فهو حل طويل المدى من جهة وغير فعال جداً في الأزمة الحالية تحديداً من جهة أخرى.

2- تحتاج تركيا للعمل في سياقين: في المدى القريب ضخ أموال في السوق وضبط التعاملات المالية ودعم القطاع المصرفي لوقف تدهور الليرة (جزء مهم من ذلك بدأ ويسير بشكل مقبول فيما يبدو)، وفي المدى البعيد زيادة الصادرات ودعم الصناعات خصوصاً التقنية عالية القيمة والبحث عن شراكات جديدة لعلاج مشاكل الاقتصاد طويلة الأمد

3- الخطوات الأمريكية في الأزمة الاخيرة لا تستهدف تركيا وحدها و لكن أوروبا أيضا مستهدفة نظرا للتداعيات المتوقعه للأزمة على بنوكها، لذلك نجد عدة تصريحات ألمانية لمسئولين على رأسهم ميركل لدعم الموقف التركي، و هذا يمثل فرصة كبيرة لإصلاح العلاقات التركية الأوروبية المتضررة منذ فترة..

بوادر انفراج الأزمة

من الصعب استمرار ترمب بنفس وتيرة العقوبات على عدد كبير من الدول إضافة لعدم توافقه في ذلك مع الأوروبين، ولما لذلك من سلبيات على الاقتصاد العالمي ومبادئ التجارة الحرة، مما قد يحمل بوادر انفراجة في هذه الأزمة على المدى المتوسط. و إذا ما تجاوزت تركيا هذه الأزمة بأقل الأضرار، فإن اقتصادها يحمل مقومات الصمود والتقدم.

ومن بوادر انفراج الأزمة تحسن أداء الليرة التركية الثلاثاء 14 أغسطس / آب 2018 حيث ارتفعت بنحو 5 في المائة لتعود إلى مستوى ة 6.5 مقابل الدولار مقابل 6.88 ليلة الإثنين. وقال محللون إن ذلك قد يعني أن المستثمرين يستعيدون أعصابهم. كما ارتفعت سوق الأسهم التركية صباح الثلاثاء وارتفعت بأكثر من 2٪ في التعاملات المبكرة. وتعني المكاسب الأولية أن معظم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها يوم الإثنين قد تمت إعادتها، حسب تقرير نشر بموقع صحيفة express البريطانية. (22)

المصادر

1- 5 أسباب لتراجع الليرة التركية ، سبورتينك عربي ، goo.gl/Vvzehy

2- أزمة الليرة التركية.. فشل أردوغان الاقتصادي أم مؤامرة خارجية؟ قناة العالم ، goo.gl/QKHBJv

3- تعرف على الأسباب الرئيسية لانهيار الليرة التركية ، الخليج أونلاين ، goo.gl/7k3LuR

4- أزمة الليرة التركية: حافّة الهاوية، صحيفة الأخبار المصرية ، goo.gl/KRMwcQ

5- تركيا تتخذ إجراءات جديدة لمواجهة تراجع قيمة الليرة ، سبورتينك عربي ، goo.gl/RfuVGJ

6- حل أزمة "الليرة التركية".. سياسي أم اقتصادي؟ goo.gl/Nsiwgo

7- أزمة الليرة التركية.. خلفيات قصة القس برونسون ،وكالة الأناضول ، goo.gl/DFsgtp

8- في أزمة الليرة التركية ، العربي الجديد ، goo.gl/hXyFxD

9- مع تدهور الليرة التركية بشكل حاد هل بات مستقبل الاقتصاد التركي على المحك؟. وكالة الأناضول ، goo.gl/K7WRNk

10- نيران الحرب على الليرة التركية تستعر ، العربي الجديد ، goo.gl/5JDX9R

11- السيناريو الأسوأ لتراجع الليرة التركية هو أزمة مالية عالمية ، goo.gl/zyPuwV

12- المصدر السابق.

13- التدابير التركية تعزّز صمود الليرة يوماً ثانياً على التوالي ، العربي الجديد ، goo.gl/3ib3z8

14- استيعاب صدمة الليرة ... تركيا تعزز تحصين العملة وحوافز جديدة للمستثمرين ، goo.gl/gxa8YF

15- تركيا تضاعف رسوماً على واردات أميركية... وصعود الليرة 6%، goo.gl/1uE7k9

16- شركات تركية تواجه العقوبات بحملة "لا تعلن لدى أميركا"، الجزيرة نت ، وكالات ، goo.gl/HRLRmw

17- المصدر السابق بتصرف.

18- تركيا تبدأ هجمات مضادة لمواجهة تهاوي الليرة ، عربي 21 ، وكالات ، goo.gl/n5ZLWU

19- إجراءات تركية لدعم الليرة ، العربي الجديد ، وكالات ، goo.gl/m79gqv

20- هل تطبع أزمة الليرة بصماتها على التكتلات الاقتصادية بالعالم؟ TR، goo.gl/EXghU9

21- كيف هددت أزمة الليرة التركية الأسواق والاستثمارات الخليجية؟ الخليج أونلاين ، goo.gl/VMTh8r

22- الأسواق العالمية تعاود صعودها مع تعافي الليرة التركية ، وكالات ، goo.gl/GMoiSz